مداخلات نحوية وصرفية

عبدالعزيز علي سفر*

* حصل على الدكتوراه في النحو والصرف والقراءات القرآنية من جامعة القاهرة عام 1990.
يعمل مدرسًا بكلية الآداب ـ قسم اللغة العربية وآدابها ـ جامعة الكويت.

AJH
98

الملخص

حاولت في هذا البحث أن أتناول بعض المسائل النحوية والصرفية ومناقشة النحاة فيها، ذلك أن ما ورد عند النحاة في هذه المسائل قابل للنقاش.

فنحن مع تقديرنا وإجلالنا لعلمائنا الأفاضل، ومع أننا نعلم مدى حرصهم وتتبّعهم للمسائل بكل دقة على الرغم من تواضع وسائل البحث عندهم ـ مع ذلك كله، فإن ما جاء لديهم قابل للنقاش والبحث.

وهذا ما قمت به في بحثي هذا، فقد ناقشت النحاة في أربع عشرة مسألة قمت بتقسيمها قسمين:

أ ـ ويشمل سبع مسائل وهي:

1 ـ الاشتغال.

2 ـ ضمير الفصل.

3 ـ بين لم ولمّا.

4 ـ في علة بناء الاسم.

5 ـ عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع.

6 ـ الخلاف بين الخليل وسيبويه في مسألة «الجر بالمجاورة».

7 ـ مجيء الحال من النكرة دون مسوغ.

ب ـ وقفات قصيرة تشمل سبع مسائل متفرقة في النحو والصرف.

واتضح من خلال تلك المسائل التي أطلقت عليها: «مداخلات نحوية وصرفية» أن هناك مسائل كثيرة في هذا المجال بحاجة إلى بحث وإعادة نظر، وأن المسائل التي ناقشتها ما هي إلا جزء منها، وذلك لنكمل الطريق الذي بدأه علماؤنا الأفاضل.

المقدمـــــة

ما حقيقة القواعد النحوية والصرفية التي وصلت إلينا من علمائنا الأفاضل «رحمة الله عليهم جميعًا»؟

وهل ما توصّل إليه النحاة من قواعد مطابق لكلام العرب، ومستوفٍ كل جوانبه؟ وما مدى مطابقتها لما ورد في القرآن الكريم؟

للردّ على تلك الأسئلة نقول: إن القواعد النحوية والصرفية جاءت نتيجة استقراء للكلام العربي المحتج به شعرًا ونثرًا، وقد بذل النحاة جهودًا جبارة لاستقصائها، وتصنيفها، واستنباط القواعد منها ثم توزيعها حسب أبوابها وما ينتمي إليها من فروع.

وقد حاولوا جهدهم أن يستوفوا القبائل العربية ويستقصوها بحيث لا يتركون ما تمتاز به بعض القبائل دون غيرها، أي أن اهتمامهم قد انصب في المقام الأول على لغة عامة العرب، ثم تناولوا بعد ذلك الجوانب الأخرى التي تخص قبائل بعينها، فذكروها وخصّصوا لها قسمًا كبيرًا من مؤلفاتهم وبحوثهم، سواء ما يتعلق منها بالقواعد النحوية من مثل:

ما الحجازية ـ التي تعمل عمل ليس عندهم، فترفع الاسم ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، كما في قوله تعالى: ﴿**ما هذا بشرًا**﴾[1]، وقوله: ﴿**ما هن أمهاتهم**﴾[2]. ودراستها كذلك عند «بني تميم» التي تهملها؛ فيأتي ما بعدها مرفوعًا على أنه مبتدأ، فقرأوا الآيتين السابقتين:

﴿**ما هذا بشرٌ**﴾[3] و﴿**ما هن أمهاتُهم**﴾[4].

ومن ذلك:

لا الحجازية العاملة عمل ليس، كما في قول الشاعر[5].

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيَا ولا وزرٌ مما قضى الله واقيَا

وبيّنوا شروط إعمال «ما ولا» الحجازيتين ـ عمل ليس.

ومنها: «ذو» عند قبيلة «طيئ» فإنها تأتي عندهم اسمَ موصول، وملازمةً الواوَ في الحالات كلها، كما في قول شاعرهم[6]:

فإن المـاء مـاء أبي وجـدّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويتُ

وقولهم: لا وذو في السماء عرشهُ:

كما بيّنوا بعض ما انفردت به قبائل معينة من استخدام لغوي خاص، كنصب «إن» للاسم والخبر معًا كما في قول الشاعر[7]:

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافًا إن حراسَنا أُسْدا

الشاهد أن «إنّ» نصبت (حراسنا) و(أسدًا)، وهو استخدام خاص. ومن ذلك «متى» عند «هذيل» فإنها تأتي جارّةً بمعنى «منْ»

في مثل قولهم: أخرجها متى كُمِّه. وقول الشاعر[8]:

شربْنَ بماء البحر ثم ترفعت متى لججٍ خُضْرٍ لهن نئيجُ

ومجيء «لعل» جارةً عند «عقيل» كما في قول الشاعر[9]:

لعل أبي المغوار منك قريبُ

ومن ذلك أيضًا مجيء «الذين» جمعَ مذكرٍ سالمًا عند هذيل، فتُرفع بالواو وتنصب وتجر بالياء كما في قول شاعرهم[10]:

نحن الذون صبّحوا الصباحا يومَ النُّخَيْلِ غارةً ملْحاحا

وكذلك حذف نون «اللذان» عند بعض القبائل كما في قول الشاعر[11]:

أَبني كليبٍ إنّ عمَّيَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا

ومنها إهمال «أن» الناصبة للمضارع عند بعض القبائل كما في قراءة ابن محيصن (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة).

ونصب «لم» للفعل المضارع عند آخرين، كما في القراءة التي أوردها اللحياني (ألم نشرحَ لك صدرك).

وقول الشاعر[12]:

من أي يومي من الموت أفر من يوم لم يقدرَ أم يومِ قُدِر؟

هذا ما يخص الأمور النحوية الشائعة منها والخاصة، وغيرها كثير. ليس هذا مجاله وإنما أردت فقط أن أشير إلى جهود هؤلاء.

وكذلك الحال بالنسبة للمسائل الصرفية فقد بيّنوا الأمور العامة بعد استقرائهم للغات العرب، وتوصلوا إلى تلك القواعد المعروفة في كتب الصرف، كما أشاروا أيضًا إلى بعض ما تختص به قبائلُ بعينها من مثل: صيغة مفعول مما تجتمع فيه الواو والياء، فلغة أغلب العرب حذف الواو فنقول مثلاً: مَصيد، مَبيع، مَزين. بينما جاءت عند بني تميم مع الواو فقالوا: مَصْيود ومَبْيوع ومَزْيون عَلى الأَصل دَون إعلال. ومن ذلك ورود بعض صيغ الأفعال عند بعض القبائل مخالفةً لورودها عند عموم العرب من مثل: نَسي ولَقي وعَمِيَ على وزن فَعِلَ فقد نطقتها طيئ «نَسَى ولَقَى وعَمَى على وزن فَعَلَ.

أي أنها من الباب الرابع من أبواب الثلاثي المجرد عند أغلب العرب، بينما وردت على الباب الثالث عند طيئ، ويتغير الفعل على ذلك تغيرًا واضحًا عند إسناد هذه الأفعال إلى واو الجماعة حيث يضم ما قبل الواو عند الأغلبية فيقولون: نسُوا ولقُوا وعمُوا بينما يفتح ما قبل الواو عند طيئ فيقولون: نسَوْا ولقَوْا وعمَوْا.

وكذلك اختلاف أبواب بعض الأفعال كما في مثال: حَسِبَ يَحْسِبُ.

فهو من الباب السادس من أبواب الثلاثي المجرد، وقال آخرون إنه من الباب الرابع أي:حَسِبَ يَحْسَبُ. ولذا ورد في قوله تعالى: ﴿**لا تحسَبوه شرًّا لكم**﴾[13] بفتح السين، قراءة أخرى بكسرها ﴿**لا تحسِبوه شرًّا لكم**﴾.

كما تحدث الصرفيون عن الإبدال الشائع لغير قياس عند بعض القبائل من مثل: عجعجة قضاعةَ: وهي إبدال الياء جيمًا: فيقولون في: «خرج معي الراعي» خرج «معج الراعج»، ومنه قول الشاعر[14]:

خالي عويفٌ وأبو علج المُطْعِمانِ اللحمَ بالعشجّ

ومنها عنعنة تميم: فيقولون في: أشهد أنَّ محمدًا رسولُ الله

أشهد عَنّ محمدًا رسولُ الله.

وطمطمانية حمير: وهي جعل «أم» بدل «ال» فيقولون في الرجل

امْرجل. ومن ذلك الحديث الشريف:

ليس من امْبرِّ امْصيامُ في امْسفرِ.

ومن ذلك أيضًا: شنشنة اليمن، وهي قلب الكاف شينًا

فيقولون في: كلّمني كامل: شلّمني شامل.

وغير ذلك من المسائل النحوية والصرفية واللغوية التي ملأت كتب النحو واللغة، مما يدل على متابعتهم الدقيقة للمسائل، حتى وصلت إلينا مؤلفاتهم بهذا الشكل من الإتقان والإحاطة والشمول على الرغم من قلة الإمكانات المتوفرة لديهم.

ومع تقديرنا وإجلالنا لما قاموا به نعتقد أن كثيرًا من مسائل النحو والصرف بحاجة إلى بحث وإعادة نظر ومناقشة. وسأحاول بكل تواضع أن أناقش بعض هذه المسائل؛ لأستدل من خلالها على هذه الحقيقة.

ومجموع هذه المسائل أربعَ عشرةَ مسألة قسمتها قسمين:

القسم الأول

يتناول سبع مسائل وهي:

1 ـ الاشتغال.

2 ـ ضمير الفصل.

3 ـ بين «لم ولمّـا».

4 ـ في علة بناء الاسم.

5 ـ عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع، ورأي سيبويه في هذه المسألة.

6 ـ الخلاف بين الخليل وسيبويه في مسألة «الجر بالمجاورة».

7 ـ مجيء الحال من النكرة دون مسوغ.

القسم الثاني

ويتناول كذلك سبع مسائل أطلقت عليها اسم «وقفات قصيرة» وهي:-

1 ـ مسألة عند سيبويه.

2 ـ مسألة عند المبرد.

3 ـ مسألة عند ابن هشام.

4 ـ مسألة أخرى عند ابن هشام.

5 ـ مناقشة ابن هشام الأنصاري في مسألة تتعلق بتوسط خبر «إنَّ».

6 ـ مناقشة ابن الأنباري في مصطلح «معتل».

7 ـ مناقشة القاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني في مسألة نحوية وردت عنده في كتابه «الوساطة بين المتنبي وخصومه».

المسألة الأولى

الاشتغال

ذكر النحاة أن الاسم المشغول في مثل قولنا: «زيداً أكرمته أو زيدٌ أكرمته» فيه خمس حالات:

1 ـ **رجحان النصب**: وذلك في ثلاثة مواضع:

أ ـ إذا سبق الاسم بأداة يغلب دخولها على الأفعال، كهمزة الاستفهام كما في قوله تعالى: ﴿**أبشراً منا واحداً نتّبعُه**﴾[15]، وكما النافية في مثل قولنا: ما محمداً شاهدته.

ب ـ إذا كانت الجملة الواقعة بعد الاسم إنشائية كقولنا: محمداً أكرمْه، ومحمداً لا تُهنْه، ومحمداً هلا أكرمتَه.

جـ ـ إذا سبق الاسم بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولنا: قام خالد ومحمداً أكرمته.

والسبب أن نصب «محمداً» على تقدير فعل محذوف قبله، أي أن الجملة فعلية مما يترتب عليه عطف جملة فعلية على جملة فعلية. وأما رفع «محمد» فعلى تقدير أنه مبتدأ، والجملة بعده خبره، أي أنها جملة اسمية، مما يترتب عليه عطف جملة اسمية على جملة فعلية. فاختلاف الجملتين رجح النصب.

2 ـ **وجوب النصب**: وذلك إذا سبق الاسم بأداة يجب دخولها على الأفعال، كإن الشرطية كما في قول الشاعر[16]:

لا تجزعي إنْ مُنفساً أهلكتُه وإذا هلكتُ فعندَ ذلك فاجزعي

3 ـ ويستوي الأمران في مثل قولنا: محمد حضر أبوه وخالدٌ أو خالداً شاهدته.

«فخالد» يستوي فيه الرفع والنصب؛ فإنه مسبوق بعاطف مسبوق بجملة كبرى ذات وجهين، وهي: محمد حضر أبوه، أما أنها كبرى فلأنها جملة داخل جملة، وأما أنها ذات وجهين؛ فلأن صدرها وهو «محمد» اسم، وعجزها وهو «حضر أبوه» جملة فعلية. فإذا روعي الصدر جاز رفع «خالد»؛ لأننا سنعطف جملة اسمية على جملة اسمية، وإذا روعي العجز نُصب؛ لأننا سنعطف جملة فعلية على أخرى فعلية.

وعلى ذلك يستوي الأمران رفع «خالد» ونصبه.

4 ـ **ويجب الرفع**: وذلك إذا سبق الاسم بأداة يجب دخولها على الأسماء. كإذا الفجائية كقولنا: خرجت فإذا محمدٌ يكلمه أخوه، «محمد» واجب الرفع؛ لأن إذا الفجائية لا يجوز دخولها على الأفعال.

5 ـ **رجحان الرفع**: فيما عدا ما تقدم كقولنا: محمدٌ أكرمته، وهذا هو الموضع الذي أريد أن أشير إليه.

فالآيات القرآنية الواردة في هذا الموضع، والتي يفترض فيها رجحان الرفع كما قال النحاة، نجد أنها قد جاءت بالنصب وهي:

1 ـ قوله تعالى: ﴿**وكلَّ شيءٍ فصّلناه تفصيلاً**﴾[17].

2 ـ قوله تعالى: ﴿**وكلَّ إنسانٍ ألزمناه طائرَه في عنقِه**﴾[18].

وقرئت (وكلٌّ) عند أبي السمال وابن أبي عبلة[19].

3 ـ قوله تعالى: ﴿**والأرضَ مَدَدْناها وألقينا فيها رواسيَ**﴾[20].

4 ـ قوله تعالى: ﴿**والسماءَ بنيناها بأيدٍ وإنا لموسعون**﴾[21].

وقد قرأ «والسماءُ» بالرفع أبو السمّال، ومجاهد، وابن مقسم[22].

5 ـ قوله تعالى: ﴿**والأرضَ فرشناها فنِعْمَ الماهدون**﴾[23].

وقد قرأ «والأرضُ» بالرفع أبوالسمال، ومجاهد، وابن مقسم[24].

6 ـ قوله تعالى: ﴿**والأرضَ وَضَعها للأنام**﴾[25].

وقد قرأ أبوالسمال (والأرضُ) بالرفع[26].

7 ـ قوله تعالى: ﴿**والسماءَ رَفَعَها**﴾[27].

وقرأ (**والسماءُ**) بالرفع أبوالسمال[28].

8 ـ وقوله تعالى: ﴿**وكلَّ شيء أحصيناه كتابا**﴾[29].

وقد قرأ أبوالسمال (وكلٌّ) بالرفع[30].

9 ـ وقوله: (**والأرضَ بعد ذلك دحاها**)[31].

وقد قرأ (والأرضُ) رفعًا كل من الحسن، وأبي حيوة، وأبي السمال وعمرو بن عبيد، وابن أبي عبلة، وعيسى، وعمرو بن ميمون[32].

10 ـ وقوله: ﴿**والجبالَ أرساها**﴾[33].

وقد قرأ (والجبالُ) بالرفع الحسن وأبوحيوة وعمرو بن عبيد وابن أبي عبلة وأبوالسمال وعمرو بن ميمون ونصر بن عاصم[34].

وقد رأينا في الآيات الكريمة أن الأسماء المتقدمة على الأفعال منصوبة في

القراءات المشهورة، وقد قرئ بعضها بالرفع عند بعض القراء، وحينما نعود إلى قواعد النحاة نجدها ترجح الرفع بينما وردت منصوبة على الأرجح كما رأيناها فيما تقدم من آيات.

وقد علّق الزجاج على قوله تعالى: ﴿**وكلّ شيء فصلناه تفصيلاً**﴾ بقوله: «أي بيناه تبييناً لا يلتبس معه بغيره، والاختيار النصب في «كل» المعنى في النصب: لتبتغوا فضلاً من ربكم ولتعلموا عدد السنين وفصلنا كل شيء تفصيلاً، و(كل) منصوب يفعل مضمر الذي ظهر يفسره، وهو (فصلناه)، ويجوز (وكلٌّ شيء فصلناه تفصيلاً) وكذلك النصب والرفع في قوله: ﴿**وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه**﴾ إلا أني لا أعلم أحداً قرأ بالرفع[35].

وجاء في «البيان في إعراب غريب القرآن»، عن قوله تعالى: ﴿**إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر**﴾[36].

«كل» يُقرأ بالرفع والنصب؛ فالرفع على الابتداء؛ لأنه من مواضع الابتداء، و(خلقناه) خبره، والنصب ههنا هو القراءة المشهورة التي عليها الجماعة وإنما ذهبوا إلى النصب بتقدير (خلقنا)؛ لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع، ألا ترى أنك إذا قلت: «إنا كلّ شيء خلقناه بقدر» بالنصب على تقدير: خلقنا كل شيء بقدر كان متمحضًا للعموم، ولا يجوز أن (خلقنا) صفة (شيء)؛ لأن الصفة لا تعمل فيها قبل الموصوف، ولا يكون تفسيراً لما يعمل فيما قبلها، وإذا لم يكن (خلقناه) صفة لـ (شيء) لم يبق إلا أنه تفسير للناصب لـ (كل)، وذلك يدل على العموم واشتمال الخلق على جميع الأشياء، وإذا قلت: إنا كلٌّ شيء خلقناه بقدر، بالرفع جاز أن يظن أن (خلقنا) صفة لـ (شيء)، و(بقدر) يتعلق بتقدير كائن لا بـ (خلقنا) فلا يكون متمحضًا للعموم؛ لأنه يصير المعنى إنا كل شيء مخلوق لنا بقدر؛ فيحتمل أن يكون ههنا ما ليس بمخلوق من الأشياء، بخلاف النصب فإنه لا يحتمل إلاّ العموم، فلهذه الفائدة من العموم اختارت الجماعة النصب على الرفع[37].

وحينما نعود إلى قوله تعالى: ﴿**والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما**﴾[38].

وقوله تعالى: ﴿**الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحدٍ منهما مِائَةَ جلدة**﴾[39].

نجد أن الاسم المتقدم قد جاء مرفوعاً في القراءات المشهورة مع أن القاعدة النحوية ترجح النصب؛ لأن الجملة الواقعة بعدهما إنشائية؛ ولذا فقد لجأ النحاة إلى التأويل فيهما بقولهم: مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة.

قال سيبويه: وأما قوله عز وجل ﴿**الزانيةُ والزاني فاجلدوا كلَّ واحد منهما مائةَ جلدة**﴾. وقوله تعالى: ﴿**والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديَهما**﴾. فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿**مثل الجنة التي وعد المتقون**﴾.

ثم قال بعدُ فيها كذا وكذا «(40)...» وكذلك «والسارقُ والسارقة» كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارقُ والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم(41).

ويقول متابعًا: «وقد قرأ ناسٌ «والسارقَ والسارقة» و«الزانيةَ والزاني»(42)، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع، وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب؛ لأن حدَّ الكلام تقديم الفعل»(43).

وهكذا نرى أن سيبويه يرجح النصب في هاتين الآيتين؛ لأن الوجه عنده في الأمر والنهي النصب؛ إذ التقدير هو تقديم الفعل هنا على النحو الذي بيّناه.

المسألة الثانية

ضمير الفصل

كقولنا: كان محمد هو الناجح.

فقد ذهب النحاة إلى أنه يجوز في هذا الضمير ونحوه وجهان إعرابيان:

أ ـ أن يكون لمجرد التوكيد دون أن يكون له موضع إعرابي.

ب ـ أن يُعرب مبتدأً، وما بعده خبر.

يقول سيبويه: «واعلم أن ما كان فصلاً لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر، وذلك قولك: حسبتُ زيدًا هو خيرًا منك. وكان عبدُالله هو الظريفَ، وقال الله عز وجل: ﴿**ويَرى الذين أوتوا العلمَ الذي أنزل إليك من ربك هو الحقَّ**﴾(44).

وقد زعم ناسٌ أن «هو» ههنا صفة، فكيف يكون صفة وليس في الدنيا عربيٌّ

يجعلها صفةً للمظهر، ولو كان كذلك لجاز: مررت بعبدالله هو نفسه «فهو» هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛: لأنه ليس من مواضعها عندهم، ويدخل عليهم إن كان زيدٌ لهو الظريفَ، و«إن كنا لنحن الصالحين» فالعرب تنصب هذا «والنحويون أجمعون» ولو كان صفة لم يجز أن يدخل عليه اللازم؛ لأنك لا تدخلها في ذا الموضع على الصفة فتقول: «إن كان زيدٌ لَلظريفٌ عاقلاً»[45]، ويتابع سيبويه قوله " «وأما قوله عز وجل ﴿**إن ترن أنا أقلَّ منك مالاً وولدًا**﴾[46] فقد تكون «أنا»[47] فصلاً وصفةً، وكذلك ﴿**وما تُقدِّموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظمَ أجرًا**﴾[48].

وقد جعل ناس كثير[49] من العرب «هو» وأخواتها في هذا الباب اسمًا مبتدأ، وما بعده مبني عليه فكأنه يقول: أظن زيدًا أبوه خيرٌ منه، ووجدت عَمْرًا أخوه خيرٌ منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وناسٌ كثيرٌ من العرب يقولون: ﴿**وما ظلمناهُم ولكن كانوا هم الظالمين**﴾[50].

وقال الشاعر (قيس بن ذريح)[51]:

تُبَكِّي على لُبْنَى وأنت تركتَها ... وكنتَ عليها بالملا أنت أقدرُ

وكان أبوعمرو يقول، «إنْ كان لهو العاقلُ»[52].

يتضح من هذا النص أن الأصل والغالب في ضمير الفصل أنه لا محل له من الإعراب، وأن ما بعده يعرب حسب موقعه الإعرابي، والدليل الآيات التي أوردتها حيث جاءت الأسماء الواقعة بعد ضمائر الفصل منصوبةً أي أن ضمير الفصل ليس له محل إعرابي، وهذا هو الغالب.

والنص ـ وإن ورد فيه أن أناسًا كثيرًا يرفعون ما بعده، أي أن ضمير الفصل له موقع إعرابي ـ يدل على أن إعمال الضمير يأتي في المرتبة الثانية بعد الرأي الغالب وهو الإهمال.

ومما يؤيد ذلك الآيات القرآنية التي ورد فيها ضمير الفصل نجد أنه لا محل له من الإعراب، ويتضح هذا الأمر بعد كان «حيث جاء الاسم بعدها منصوبًا، وذلك في القراءات المشهورة كما في الآيات التالية:

1 ـ ﴿**الذين كذبوا شعيبًا كانوا هم الخاسرين**﴾[53].

2 ـ ﴿**وجاء السحرةُ فرعونَ قالوا إنّ لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين**﴾[54].

3 ـ ﴿**قالوا يا موسى إما أن تُلقيَ وإما أن نكونَ نحن الملقين**﴾[55].

4 ـ ﴿**قالوا لفرعونَ أئنَّ لنا لأجرًا إن كنا نحن الغالبين**﴾[56].

5 ـ ﴿**ونصرناهم فكانوا هم الغالبين**﴾[57].

6 ـ ﴿**وما ظلمناهم ولكنْ كانوا هم الظالمين**﴾[58].

وقد قرأ «الظالمون» عبدالله بن مسعود وأبوزيد [59].

7 ـ ﴿**وكنا نحن الوارثين**﴾[60].

8 ـ ﴿**وقوم نوح من قبل إنهم كانوا هم أظلمَ وأطغى**﴾[61].

9 ـ ﴿**لعلنا نتبع السحرةَ إن كانوا هم الغالبين**﴾[62].

10 ـ ﴿**كانوا هم أشدَ منهم قوةً وآثارا في الأرض**﴾[63].

11 ـ ﴿**فلما توفيتني كنت أنت الرقيبَ عليهم**﴾[64].

ويتضح من الآيات السابقة أن الاسم الواقع بعد ضمير الفصل منصوب مما يدل على أنه لا موضع له من الإعراب، ولم يقرأ منها بالرفع إلا آية واحدة في سورة الزخرف.

وجاء في شرح المفصّل لابن يعيش: واعلم أن قوله تعالى: ﴿**كنت أنت الرقيب عليهم**﴾، و﴿**كنا نحن الوارثين**﴾ يجوز أن يكون المضمر فيه فصلاً (وأن يكون تأكيدًا لأنه بعد مضمر). والمضمر يؤكَّد بالمضمر المرفوع إذ كأنه سواء كان الأول مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره. واعلم أن الفصل لا يظهر له حكم في باب إنّ وأخواتها، وباب المبتدأ والخبر؛ لأن أخبارها مرفوعة؛ فإذا قلت: «زيد هو القائم، وإن زيدًا هو القائمُ» لم يعلم أن المضمر فصل أو مبتدأ إلا بالإرادة والنية، ولا يظهر بينهما في اللفظ، ويظهر من الفعل؛ لأن أخباره منصوبة نحو قولك: «كان زيد هو القائمَ

وظننت زيداً هو العاقلَ»، فعلم أن «هو» فصل بنصب ما بعده[65].

ويقول في موضع آخر: ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات سواء كان قبلها معرفة أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحو قولك: ما ظننت أحداً هو خير منك، فأحداً «مفعول أول، وقولك «هو خير منك» مبتدأ، و«خير» في موضع المفعول الثاني. وكذلك لو قلت: «ما ظننت زيداً هو قائمٌ» كل جائز، وكذلك تقول: زيد هو القائمُ، وإن زيداً هو العالمُ وظننت محمداً هو الشاخصُ، وكنت أنا الراكبُ، وهو استعمال ناس كثير من العرب حكاه سيبويه.

وعن رؤبة أنه كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك بالرفع، وحكى عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقولون: (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)، وقال قيس ابن ذريح:

تبكي على لُبنى وأنت تركتَها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ[66]

وجاء في المغني قوله: «يحتمل في نحو (كنت أنت الرقيبَ عليهم) ونحو (إن كنا نحن الغالبين) الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده.

وفي نحو (وإنا لنحن الصافون)، ونحو «زيد هو العالم»، و«إنّ عمراً هو الفاضل» الفصلية والابتداء دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى؛ ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة[67]، وأما عن محل هذا الضمير فقد اختلف فيه، حيث زعم البصريون أنه لا محل له ثم قال أكثرهم إنه حرف فلا إشكال.

وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غيرَ معمولة لشيء، وأل الموصولة.

وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده.

وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي «ظن» نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إنّ» بالعكس[68].

وهكذا يتضح الخلاف بين النحاة في حقيقة ضمير الفصل، وفي موقعه الإعرابي، مما يدل على وجود الرأيين، الرأي القائل بأن له موقعًا إعرابيًّا، والرأي القائل

بأنه مجرد ضمير للفصل وليس له محل من الإعراب، وهذا ما أميل إليه من خلال ما رأينا من النصوص القرآنية الواردة[69].

المسألة الثالثة

بين لم ولما

ذهب النحاة إلى أن هناك اتفاقًا واختلافًا بين «لم ولما» فهما يتفقان في أربعة أمور ويختلفان في أربعة:

أولاً: أوجه الاتفاق

1 ـ أنهما حرفان 2 ـ للجزم 3 ـ للنفي 4 ـ للقلب

ثانيًا: أوجه الاختلاف

1 ـ أن النفي ينقطع بعد لم، ويستمر بعد لما.

2 ـ أنه لا يتوقع الإثبات بعد «لم»، ويتوقعه بعد «لما».

3 ـ أنه يجوز دخول إن الشرطية على لم، ولا يجوز دخولها على «لما».

4 ـ أنه يجوز حذف الفعل الواقع بعد «لما» إذا عُلم من الكلام، نقول:

أوشكنا أن ندخل المدينة ولما، أي ولما ندخلها بعد، ولا يجوز ذلك مع «لم».

وهذا الأمر بحاجة إلى وقفة، فقد ذهب مجموعة من النحاة إلى ذلك، كابن هشام الذي يقول في المغني:

5ـ أن منفى «لما» جائز الحذف بدليل كقوله[70]:

فجئت قبورهم بَدْأ ولما فناديت القبور فلم يجبنَهْ

أي: ولما أكن بَدْأ قبل ذلك، أي سيدًا، ولا يجوز «وصلتُ إلى بغداد ولم» تريد «ولم أدخلها»[71]. لكننا حينما نرجع إلى بعض الشواهد الشعرية نلاحظ حذف الفعل بعد لم، وهو أمر وارد وإن كان ابن هشام قد حكم عليه بالشذوذ كما في قول الشاعر[72]:

احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت إن لَمِ

علّق على ما تقدّم بقوله: «وعلة هذه الأحكام كلها أن «لم» لنفي «فَعَل» و«لّما» لنفي «قد فَعَل»[73].

وقد أورد صاحب الضرائر مجموعة من الشواهد على حذف الفعل بعد «لم» إذ يقول: «وأنشد ابن عصفور في الضرائر الشعرية قول ابن هرمة»: [74]

وعليك عهد الله إن بيانه أهل السبالة إن فعلت وإن لم

يريد وإن لم تفعل، ومثله قوله الآخر ـ لم يذكر قائله:-

يا رب شيخ من لكيز ذي غنم في كفه زيغ وفي الفم فقم

أجلح لم يشمط وقد كان ولم[75]

يريد وقد كان ولم يجلح، ثم قال: وإنما لم يجز الاكتفاء بلم وحذف ما تعمل فيه إلا في الشعر؛ لأنها عامل ضعيف فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها في حالة السعة، بل إذا كان الحرف الجار وهو أقوى في العمل منه؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، لا يجوز حذف معمولها، فالأحرى أن لا يجوز ذلك في الجازم، وقد ذهب في تعليله لهذا الاختلاف بين لم ولما ما ذهب إليه ابن هشام إذ يقول:

فإن قال قائل: فلمَ جاز الاكتفاء بلما، وحذف معمولها في سعة الكلام وهي جازمة فقالوا: «قاربت المَدينة» ولما أي «ولما أدخلها»، ولم يجز ذلك في «لم» فالجواب: أن تقول إن الذي سوّغ ذلك فيها كونُها نفيًا لـ «قد فعل»، ألا ترى أنك في نفي «قد قام زيد» لم يقم. فحملت لذلك على «قد»، فكما يقال: لم يأت زيد وكأن قد «أي وكأن قد أتى» فيكتفي بقد، فكذلك أيضًا قالوا: «قاربت المدينة ولما» أي «ولما أدخلها» فاكتفوا بلَمَّا. هذا كلامه[76].

وهكذا يتضح لنا أن أمر حذف الفعل بعد لما في سعة الكلام، وقصر حذفه بعد «لم» على الضرورة الشعرية إنما هو مرتبط بالمعنى الذي يدل عليه «لما» وهو «قد فعل». لكن هذا الأمر بالنسبة «للم» وإن كان قليل الورود إلا أنه وارد فعلاً كما رأينا في أبيات

سابقة، مما لا يُعَدّ فرقًا جوهريًّا بين «لم» و«لما» كما ذهب إليه بعض النحاة. يقول سيبويه:- «ولم وهي نفي لقوله فعل»[77].

ويقول في موضع آخر موضحًا الفرق بين «لم» و«لما» في معرض حديثه عن «قد» وأما «قد» فجواب لقوله «لما يفعل» فنقول «قد فعل»، وزعم الخليل أن هذا لقوم ينتظرون الخبر، وما في «لمّا» مغيرة لها من حال «لم»[78].

ويعلق السيرافي على ذلك بقوله «قوله» وأما قد «فجواب إلخ» يعني أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو كان يتوقع أن يخبر به فعل له فقد فعل، وإذا كان المخبر مبتدأ قلت: فعل كذا» وإذا أردت أن تنفي، والسامع يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لما يفعل، وهو نقيض قد فعل، وإذا ابتدأت قلت لم يفعل[79].

المسألة الرابعة

في علة بناء الاسم

ذهب النحاة إلى أن علة البناء في بعض الأسماء كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وما إلى ذلك من الأسماء المبنية إنما هي شبهها للحروف في وجه من الأوجه التي ذكرها النحاة وهي: الشبه الوضعي، والشبه المعنوي، والشبه النيابي، والشبه الافتقاري، وذلك؛ لأن الأصل في البناء هو الحروف وإنما يُبنى بعض الأسماء حملاً عليها وتشبيهًا بها قال ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعي في اسمى جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أُصِّلا

وهذا الأمر سارت عليه كتب النحو، وحينما نعود إلى الكتاب لسيبويه نجده يقول في هذا الأمر:

«وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ، نحو «سوف، وقد» وللأفعال التي لم تجر

مجرى المضارعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى»[80]، أي أن علة بناء الأسماء عند سيبويه كما يتضح من هذا تتكون من ثلاثة أشياء هي:

1 ـ مضارعتها للأفعال المبنية، ويقصد بها «الماضي والأمر».

2 ـ مضارعتها للحروف كـ «سَوْفَ وقَدْ».

3 ـ مضارعتها للحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجيء إلا لمعنى؛ فسيبويه يرى أن علة بناء الاسم لا تقتصر على شبه الحرف، وإنما تعدته إلى الأسباب الأخرى كما وضحنا ذلك.

ويقول السيوطي في الهمع: والاسم بعضه مبني قطعًا: ثم اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر؟

فذهب كثيرون إلى الثاني فمنهم من قال: من أسبابه شبه الفعل المبني، ومثله بـ «نَزال» و«هيهاتَ»، فإنهما بُنيا لشبههما بـ (انزلْ) و(بَعُدَ) في المعنى، وَرُدَّ هذا طَرْدًا بلزومَ بناء «سَقيالك» و«ضربَا زيدًا»؛ لأنهما بمعنى الأمر، وعكْسًا بلزوم إعراب «أفّ» و«أوه»؛ لأنهما بمعنى «أتضجر» و«أتوجع» المعربين.

ومنهم من قال: من أسبابه عدم التركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غيرَ مركب، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنية.

وقيل: أسباب البناء تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط والاستفهام، ووقوعه موقعَ المبني كـ «نزال» الواقع موقع (انزل)، وكـ (يا يزدُ) الواقع موقعَ كاف الخطاب، ومضارعته لما وقع موقع المبني، كالعلم المؤنث المعدول كـ (حذام)، فإنه ضارع (نزال) الواقع موقع (انزل) في العدل والتعريف... وزَاد بعضهم: أن تكثر علل منع الصرف، قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم: إلى أنه إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً؛ لأنه ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثل ذلك بحذامِ وقطامِ وبابه، فإن تَمّ العلمية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة.

قال: وما ذكره فاسد؛ لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه حديث الصرف وتركه، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير.

وقوله: ليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب ممنوع، وتمثيله بباب «حَذام» مردود، فإن سبب البناء فيه شبهه بـ «دراك ونَزال». وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف ولم يُبْن، وذلكَ «أذربَيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والألف والنون[81].

وهذا النص الذي أورده السيوطي يؤكد الاتجاه الذي عليه جمهور النحاة في علة بناء الاسم، وهي شبهه الحرفَ في وجه من الأوجه المعروفة كما ورد في نظم ابن مالك. ثم يتابع السيوطي كلامه فيقول: «والذي جزم به ابن مالك في كتبه أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه، وصرّح به ابن جني (في الخصائص) كما تقدم في كلامه، وكذلك أبوالبقاء في التلقين، ثم رأيته أيضًا في (تقييد) أكمل الدين العطار ـ وعبارته: «وأما ما بُني من الأسماء فإنما بُني لشبهه بالحرف، ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر، وللوقوع موقع الأمر، ثم قال: وهذا إنما هو وجه على التقريب، والصحيح أن كل اسم بُني، فإنما بُني لشبهه بالحروف»[82].

وهذا النص مهم فهو يوضح النقاط التالية:

1 ـ الاتجاه الغالب عند النحاة إلى أن علة البناء شبه الحروف.

2 ـ أن سيبويه يميل إلى هذا الاتجاه، مع أن النص الذي أوردناه من الكتاب خلاف ذلك، فعلة البناء عند سيبويه ليست مقصورة على شبه الحرف وإن كان هذا أقواها.

3 ـ ذهب بعضهم في علة البناء لخروجها عن نظائرها.

4 ـ لوقوعها موقع الأمر، وأصحاب هذا الرأي لا ينكرون ذلك بل يؤدونه على وجه التقريب.

وخلاصة الأمر أن النحاة اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء، أهو شيء واحد وهو مشابهتها الحروف في بعض الوجوه؟، أم أن هناك أسبابًا أخرى، فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد، وأن من الأسباب مشابهة الاسم في المعنى للفعل المبني، ومثاله عند هؤلاء من الاسم «نزال وهيهاتَ» فإنهما لما أشبها (انزلْ وبَعُدَ) في المعنى بُنِيا، وبينا رأي النحاة في هذا الوجه، وأنه وجه ضعيف.

وقال قوم منهم ابن الحاجب: إن من أسباب البناء عدم التركيب، وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجمل مبنية، وهو ظاهر الفساد. والصواب أن الأسماء قبل تركيبها في الجمل ليست معربة ولا مبنية؛ لأن الإعراب والبناء حكمان من أحكام التراكيب، ألا ترى أنهم يعرّفون الإعراب بأنه أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل، أو يعرّفونه بأنه تغير أواخر الكلمات لاختلاف العوامل الداخلة عليها، والبناء ضده، فما لم يكن تركيبٌ لا يجوز الحكم بإعراب الكلمة ولا ببنائها.

وقال آخرون: إن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاثة أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين يمنعان من صرف الاسم، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب، ومثّلوا لذلك بـ «حذامِ وقطامِ» ونحوهما، وادّعوا أن سبب بناء هذا الباب اجتماع العلمية والتأنيث والعدَل عن حاذمة وقاطمة، وهو فاسد فإنا وجدنا من الأسماء ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف وهو مع ذلك معرب، ومثاله «أذربيجان» فإن فيه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب وزيادة الألف والنون، وليس بناء «حذام» ونحوه لما ذكره بل لمضارعته في الهيئة «نَزالِ» ونحوه مما بنى لشبهه بالحرف في نيابته عن الفعل، وعدم تأثره بالعامل[83].

خلاصة الأمر أن علة البناء عند سيبويه ليست كما ذُكرت عند النحاة أنها مقصورة على شبه الحرف بل لسببين آخرين وهما:

أ ـ مشابهتها للأفعال المبنية.

ب ـ مشابهتها لأسماء الأفعال.

وهذا الأمر لم يركز عليه النحاة كثيرًا مع أهميته.

المسألة الخامسة

عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع

ورد عند جمهور النحاة أنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع إلا بوجود فاصل سواء كان الضمير بارزًا أو مقدرًا. والفاصل إما أن يكون:

1 ـ ضميرَ رفع كما في قوله تعالى: ﴿**لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين**﴾[84].

2 ـ ضميرَ نصب كما في قوله تعالى: ﴿**جنات عدن يدخلونها ومن صلح**﴾[85].

3 ـ لا النافية كما في قوله تعالى: ﴿**ما أشركنا ولا آباؤنا**﴾[86].

أو كان الضمير المعطوف عليه مقدرًا كما في قوله تعالى: ﴿**اسكن أنت وزوجُك الجنة**﴾[87] وهذا هو رأي جمهور البصرة في هذه المسألة.

بينما ذهب الكوفيون إلى جواز العطف دون فاصل مستشهدين بقول الشاعر:

قُلت إذ أقبلت وزهرٌ تهادى كنعاج الفلا تعسفن رَمْلا[88]

والشاهد في هذا البيت هو في قوله «وزهرٌ» حيث عُطفَ اسم ظاهر على ضمير الرفع المستتر في قوله «أقبلت» دون فاصل: وهناك نص عند ابن عقيل يقول فيه بهذا الخصوص: «وقد ورد ذلك في النثر قليلاً؛ حكى سيبويه رحمه الله تعالى «مررت برجل سواءٍ والعدمُ» برفع «العدم» بالعطف على الضمير المستتر في «سواء»»[89].

مما يفهم منه أن سيبويه أجاز ذلك، لكننا حين نعود إلى الكتاب، نجد أن سيبويه يضعّف هذا الرأي بكل وضوح حيث يقول: «وأما مررت برجل سواء والعدمُ» فهو قبيح حتى تقول: هو والعدمُ؛ لأن في «سواء» اسمًا مضمرًا مرفوعًا كما تقول: «مررت بقوم عرب أجمعون» فارتفع أجمعون على مضمر في «عرب» بالنيّة، فهي هنا معطوفة على المضمر[90].

أي أن سيبويه ضعّف عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع دون فاصل، وعدّه قبيحًا، بينما يتضح من كلام ابن عقيل أنه أجازه كما أجازه الكوفيون، وهذا غير صحيح كما رأينا من نص الكتاب.

المسألة السادسة

الخلاف بين الخليل وسيبويه في مسألة «الجر بالمجاورة»

اختلف سيبويه مع أستاذه الخليل في هذه المسألة، فبينما يذهب الخليل إلى أنه لا يجوز الجر بالمجاورة حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع كقولهم «هذا جحرُ ضَبٍّ خرب» و«هذان جحرا ضبين خربين»، و«هذه جُحَرُ ضباب خربة». فقد أجاز الخليل الجر بالمجاورة في هذه الجمل لاستواء المتجاورين في الإفرادِ والتثنيَة والجمع، تعريفًا وتنكيرًا، تذكيرًا وتأنيثًا.

بينما يذهب سيبويه إلى جواز الحمل على الجوار وإن اختلف المتجاوران بشرط ألا يُشْكل المعنى كقولك «هذان جُحرا ضَبٍّ خربين»، و«هذا جحر ضبيين خرب»، وقد استشهد سيبويه بقول العجاج:

كأن غزل العنكبوت المرمل[91]

فقد حمل «المرمل» وهو مذكر على «العنكبوت» وهي مؤنثة، والمرمل من وصف الغزل في الحقيقة والمرمل والمرمول الخوص.

ويقول سيبويه: «ومما جرى نعتًا على غير وجه الكلام هذا جحر ضب خرب» فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر، والجحر رفع؛ ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب فجروه؛ لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب؛ ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد... وقال الخليل: لا يقولون إلا هذان جحرا ضب خربان «من قبل أن الضب واحد، والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا، وقال هذه جحَرة ضباب خربة». لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة، والعدة واحدة، فغلطوا فهَذا قول الخليل، ولا نرى هذا والأولَ إلا سواءً؛ لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب[92].

ويتضح من هذا النص ما أشرنا إليه من الخلاف في هذه المسألة بين الخليل

وتلميذه سيبويه من وجوب التطابق عند الخليل، وعدم شرط التطابق عند سيبويه؛ لأن المهم عنده هو عدم اللبس ويتضح منه كذلك ثلاثة أمور تجعل من الإمكان الجر بالمجاورة وإن كان قد رجح الرفع ـ وهي:

1 ـ أنهما نكرتان.

2 ـ أن المجرور بالمجاورة في موقع من الممكن أن يأتي فيه نعتًا للمنعوت وهو «ضب».

3 ـ أنهما أصبحتا كالكلمة الواحدة.

ويعلق أبو سعيد السيرافي على ذلك بقوله: رأيت بعض النحويين من البصريين قال في «هذا جحر ضب خرب» قولاً شرحته وقويته بما يحتمله زعم هذا النحوي أن المعنى: «هذا جحر ضب خرب الجحر» والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا: «خرب الجحر» صار من باب «حسن الوجه» وفي «خرَب الجحر» مرفوع؛ لأن التقدير: خربٍ جحرُهُ، ومثله: ما قاله النحويون: «مررت برجل حسن الأبوين لا قبيحين» وأطال في الكلام بعد أن اعترف بقوة حجة سيبويه ومخالفته للخليل[93].

المسألة السابعة

مجيء الحال من النكرة دون مسوغ

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرةً بمسوّغات معروفة في كتب النحو، منها:

1 ـ أن يتقدم الحال على صاحبها نحو: فيها قائمًا رجل.

ومنه قول الشاعر: لميةَ موحشًا طللٌ.

2 ـ أن تخصص النكرة بوصف: ﴿**فيها يُفرق كُلُّ أمرٍ حكيمٍ، أمرًا من عندنا**﴾[94].

والشاهد في الآية الكريمة أن «أمرًا» حال، وصاحبها نكرة موصوفة «أمر حكيم».

3 ـ أو أن تخصص بإضافة نحو قوله تعالى: ﴿**في أربعة أيام سواءً للسائلين**﴾[95].

«سواء» حال، وصاحبها «أربعة» نكرة مضافة إلى «أيام».

4 ـ أو أن يقع في سياق النفي كقول الشاعر[96]:

ما حُمَّ من موت حمىً واقيًا ولا ترى من أحد باقيا

فـ ـ واقيا. حال، وصاحبها «حمىً» نكرة، و«باقيا» حال، وصاحبها «أحد» نكرة، وإنما جاز ذلك لوقوعهما في سياق النفي.

أو شبه النفي كالنهي كما في قول الشاعر[97]:

لا يركنَنْ أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفًا لِحمام

فـ «متخوفًا» حال، وصاحبُها «أحد» نكرة مسبوقة بما يشبه النفي، وهو النهي.

وأما مجيء الحال من النكرة دون مسوغ فقليل، وأجازه كثير من العلماء منهم عيسى بن عمر والخليل والمبرد[98].

وأشار ابن عقيل إلى ذلك بقوله: «مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم «مررت بماء قعدةَ رجل»، وقولهم: «عليه مائة بيضًا»، وأجاز سيبويه: «فيها رجل قائمًا» أي أنَّ سيبويه ممن أجاز مجيء الحال من النكرة دون مسوّغ[99].

وعلّق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد على ذلك بقوله: «فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه، ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها[100].

لكن ما جاء في الكتاب يدل على أن سيبويه يجيزه على قلة، ويرجح غيرَ النصب إذ يقول: «وقد يجوز على هذا «فيها رجل قائمًا» وهو قول الخليل، ومثل ذلك «عليه مائة بيضًا» والرفع الوجه، و«عليه مائة عينًا» والوجه الرفع، وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقول: «مررت بماءٍ قِعْدةَ رجل» والجر الوجه، وإنما كان النصب هنا بعيدًا من

قبل أن هذا يكون من صفة الأول، فكرهوا أن يجعلوه حالاً، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حالاً حين قالوا: هذا زيدٌ الطويلُ، وهذا عمرو أخوك، وألزموا صفةَ النكرة النكرةَ، كما ألزموا صفةَ المعرفة المعرفةَ»[101].

وهذا النص يدل دلالة واضحة أن سيبويه لا يرجح النصب على الحالية وصاحبها نكرة دون مسوغ، بل رجح ما يستحقه من إعراب على أنه نعت، إذ قال: «والوجه الرفع، والجر الوجه» وذلك على خلاف ما قيل عنه في هذه المسألة.

وقفات قصيرة

1 ـ قال سيبويه في معرض كلامه عن الإعراب بالعلامات الفرعية للإعراب، وذلك بعد حديثه عن «مجاري أواخر الكلمة»: - «ومن ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورةً؛ لأنهم جعلوا التاء هي حرف الإعراب، كالواو والياء، والتنوينَ بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها»[102].

ويقصد بذلك جمع المؤنث السالم، أي الجمع المختوم بالألف والتاء، وقوله: «لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء» يتطلب وقفة فتاء الجمع ليست علامة إعراب كالواو في جمع المذكر السالم في حالة الرفع، والياء في حالتي الجر والنصب.

وإنما هي علامة على جمع المؤنث السالم بدليل عدم الجمع بينها وبين تاء المفرد في مثل مسلمة إذ لا نقول في جمعها مسلمتات ـ إذ يلتقي علامتا تأنيث.

فالتاء إذن هي علامة تأنيث، وليست علامة إعراب كما اتضح من النص السابق.

2 ـ ورد النص في كتاب المقتضب عند حديثه المبرد عن علامات الإعراب الفرعية حيث يقول عن إعراب جمع المذكر السالم:

«أما الألف فإنها علامة الرفع، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، فإن كان الاسم مجرورًا أو منصوبًا فعلامته ياء مكان الألف، وذلك قولك: جاءني الرجلان ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين»[103].

ويتابع كلامه «فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوًا ونونًا أما الواو فعلامة الرفع، وأما النون فبدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، ويكون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو».

وتعليقي على هذين النصّين متعلق بقوله: «فعلامته ياء مكان الألف» وقوله في الفقرة الثانية: «ويكون فيه في الجر والنصب ياء مكان الواو».

وهو أن الواو إنما هي فرع في الإعراب؛ إذ حلت محل الضمة في الرفع وليست أصلاً، وكان حقه أن يقول: فعلامته ياء مكان الكسرة والفتحة، لأن الإحالة تكون على الأصل لا على الفرع.

3 ـ مجيء أنْ زائدةً ورأى سيبويه في المسألة

قال ابن هشام الأنصاري في المغني: «والثاني» (أي من مواضع مجيء أن زائدة) أن تقع بين «لو»، وفعل القسم مذكور كقوله[104]:

فأقسم أن لو التقينا وأنتَمُ ... لكان لكم يومٌ من الشر مظلمُ

أو متروكًا كقوله[105]:

أما والله أنْ لو كنتَ حرًّا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره، وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم، ويبعده أن الأكثر تركها، والحروف الرابطة ليست كذلك[106].

وهذا الكلام مخالف لما جاء في الكتاب إذ يقول سيبويه: وسألته عن قوله عز وجل: ﴿**وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لَمَا آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ لما معكم لَتُؤْمُنُنَّ به ولَتنصرُنَّهُ**﴾ فقال: «ما» ههنا بمنزلة «الذي» ودخلتها اللام كما دخلت على «إن» حين قلت «والله لئن فعلت لأفعلنّ» واللام التي في «ما» كهذه التي في «إنْ» واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا، ومثل هذه اللام الأولى «أن» إذا قلت «والله أن لو فعلتَ لفعلتُ» وقال:

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يومٌ من الشر مظلم

فإنْ في «لو» بمنزلة اللام في «ما» فأوقعت ههنا لامين، لام للأول ولام للجواب، ولام الجواب هي التي يعتمد عليها القسم»[107].

الشاهد فيه إدخال أن توكيداً للقسم بمنزلة اللام؛ ولذلك لم يجمع بينهما فيقول أقسم لأن لو التقينا يقول لو التقينا متحاربين لأظلم نهاركم وصرتم منه في مثل الليل.

يتضح من ذلك أن سيبويه لم يعدَّ «أنْ» زائدةً بين القسم ولو الشرطية، وإنما اعتبرها لتوكيد القسم بمنزلة اللام، ومن هنا فإنهما لا يجتمعان، ولم يعتبرها زائدة كما نقل عنه ابن هشام وهذا ما أكده صاحب الخزانة [108].

4 ـ «لم»

حرف نفي وجزم وقلب، قال تعالى: ﴿**لم يلد ولم يولد**﴾[109].

وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقوله[110].

لولا فوارسُ من نُعْم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يُوفونَ بالجار

قيل ضرورة، وقال ابن مالك: لغة.

وزعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بلم كقراءة أبي جعفر المنصور (ألم نشرحَ) وقوله[111]:

في أي يومي من الموت أفر أيومَ لم يقدرَ أم يومَ قدر؟

وخُرّجا على أن الأصل «نشرحَنْ ويقدرَنْ» ثم حذفت نون التوكيد المخفية، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين[112].

هذا النص أورده ابن هشام، في كتابه «المغني» حينما تحدث عن «لم» وما يهمني منه هو قوله: «وفي هذا شذوذان توكيد المنفي «بلم» فتوكيد الفعل المنفي بلم قليل، لكنه ليس شاذًا كما قال ابن هشام، فمراتب توكيد الفعل بنوني التوكيد ست هي:

1 ـ واجب وذلك إذا كان الفعل مثبتًا دالًّا على الاستقبال واقعاً في جواب القسم، غيرَ مفصول عن لامه بفاصل كقوله تعالى: ﴿**وتالله لأكيدَنَّ أصنامكم**﴾[113].

2 ـ قريب من الوجوب إذا كان شرطًا لإن المدغمة بما الزائدة كقوله تعالى: ﴿**إما يبلغنَّ عندك الكبرَ أحدُهما أو كلاهما فلا تقل لهما أُفٍّ ولا تنهرْهما**﴾[114].

3 ـ كثير إذا وقع بعد طلب: أمر أو نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام كقوله تعالى: ﴿**ولا تحسبَنَّ الذين قُتِلوا في سبيل الله أمواتًا بَل أحياءٌ عند ربهم يُرزقون**﴾[115].

4 ـ قليل وذلك إذا كان بعد لا النافية أو ما الزائدة التي لم تسبق بإن الشرطية. كقوله تعالى: ﴿**واتقوا فتنةً لا تصيبَنَّ الذين ظَلموا منكم خاصّةً**﴾[116].

5 ـ وأقل بعد لم، وبعد أداة جزاء غير «إما» شرطًا كان المؤكد، أو جزاء كقول الشاعر[117]:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيه معمما

أي لم يعلمن.

6 ـ ويكون ممتنعًا إذا انتفت شروط الواجب، ولم يكن مما سبق بأن كان في جواب قسم منفي ولو كان مقدراً كقوله تعالى: ﴿**تالله تفتأ تذكرُ يوسفَ**﴾[118] أي لا تفتأ[119] وهكذا يتضح لنا أن توكيد الفعل بعد «لم» قليل، لكنه ليس شاذًا كما ذهب إليه ابن هشام الأنصاري.

5 ـ مُعَل ومُعْتَل

ورد في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين» في مسألة «أصل الاشتقاق» قوله: أما الكوفيون فاحتَجوا بأن قالوا إنما قلنا إن المصدر مشتق؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول: «قاوم قوامًا» فيصح المصدر بصحة الفعل، وقام قيامًا فيعتل لاعتلاله، فلما صح لصحته، واعتل لاعتلاله دلَّ على أنه فرع عليه[120].

وأقول كان الصواب أن يقول: «يصح لصحة الفعل ويُعَلّ لإعلاله» أي أنه يصح المصدر لصحة الفعل أي لعدم حدوث إعلال فيه فالفعل: «قاوم» فعل معتل، وليس صحيحًا ولكنه غير مُعَل؛ لأن الواو سَلِمت من الإعلالِ لعدم وجود الموجب، ومن هنا

سلم مصدره من الإعلال.

بينما الفعل «قام» معتل العين ومُعَل إذ الأصل: «قَوَم» تحركت الألف، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ومن هنا حدث إعلال في مصدره إذ أصل «قيام» هو «قوام» فقلبت الواو ياء لوقوعها عينًا لمصدر فعل أعلت فيه قبلها كسر وبعدها ألف، أي أنه حدث إعلال للواو في المصدر؛ لأنها أُعلت في الفعل فالقضية التي يريدها ابن الأنباري هي «الإعلال» وليست «الاعتلال»، فالفعلان اللذان أوردهما «قاوم، قام» معتلان لكن الأول غير مُعَل إذ لم يحدث إعلال لواوه، بينما الفعل «قام» مُعْتل؛ لأن عينه حرف علة و«معل»؛ لأن الواو قلبت ألفًا للعلة السابقة.

6 ـ **توسط خبر «إنْ»:**

لا يجوز لخبر «إن» يتقدم على اسمها فلا نقول في مثل: «إن محمدًا ناجح»، «إن ناجح محمدًا».

«ويستثنى من ذلك ما إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه يجوز فيهما أن يتوسط؛ لأنهم يتوسعون فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، كما قال الله تعالى: ﴿**إنّ لدينا أنكالاً وجحيمًا**﴾[121]، ﴿**إن في ذلك لعبرةً لمن يخشى**﴾[122][123].

وهذا النص أورده ابن هشام الأنصاري في «قطر الندى وبل الصدى».

وهناك ملحوظتان

1 ـ أن الذي يتقدم هو في واقع الحال معمول الخبر، وليس الخبر فـ «لدينا»، و«في ذلك» هما متعلقا الخبر، وليسا الخبر بإجماع النحاة.

2 ـ قوله: «يجوز فيهما أن يتوسط» بحاجة إلى وقفة مع قوله تعالى: (إن في ذلك لعبرة) فالحقيقة أنه في هذه الآية يجب أن يتقدم معمول الخبر، ويتأخر الاسم لوجود «لام التوكيد» أو اللام المزحلقة إذ لا يلتقي «إن واللام» متجاورتين.

وذلك لأن توسط الخبر على التوسع (الظرف أو الجار والمجرور) على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقترن بلام الابتداء

نحو قولك: إن زيداً لفي الدار.

الوجه الثاني: ما يجب توسطه، وذلك إذا اتصل بضمير يعود إلى المجرور نحو قولك: إن في الدار صاحبها.. لئلا يترتب على التأخير عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

أو اتصل الاسم بلام الابتداء نحو: إن في الدار لزيداً، ومنه الآية التي أشرنا (إن في ذلك لعبرةً).

الوجه الثالث: ما يجوز فيه الوجهان التوسط بين إن واسمها، والتأخر عن الاسم وذلك فيما عدا ذلك[124].

الغريب أن المحقق بعد أن ذكر ذلك وبينه مثّل لمسائل جواز التوسط بقوله ومنه أي ومن الجواز الآيتان الكريمتان.

وقد بينا أن الآية الثانية (**إن في ذلك لعبرةً**) يجب فيها التوسط لوجود اللام.

7 ـ جاء في كتاب «الوساطة بين المتنبي وخصومه» للقاضي علي بن عبدالعزيز الجرجاني. تحت عنوان «أغاليط الشعراء» قول نقيع بن جرموز:

أطوّف ما أطوّف ثم آوي إلى أمىّ ويرويني النقيعُ

فأدخل الألف في «أمىّ» لغير نداء ولا ضرورة.

وتعليقي على قوله: «فأدخل الألف في أمى لغير نداء ولا ضرورة»[125].

فهذه المسألة من اللغات الواردة في ياء المتكلم التي يضاف إليها المنادي ومختصرها على ما يلي:

هذه الياء عند النداء فيها ست لغات هي:

1 ـ حذفها وإبقاء كسرتها كقوله تعالى: ﴿**يا عبادِ فاتقون**﴾[126].

2 ـ إبقاؤها ساكنةً ﴿**يا عبادي لا خوفٌ عليكم**﴾[127].

3 ـ إبقاؤها مفتوحةً ﴿يا **عبادِيَ الذين أسرفوا على أنفسهم**﴾[128].

4 ـ حذف الياء، وقلب كسرتها ضمةً كقراءة (قال ربُّ احكم بالحق) قراءة الضم[129].

5 ـ قلب الياء ألفًا وكسرتها فتحةً كقوله تعالى: ﴿**يا حسرتا على ما فرّطت في**

جنب الله﴾[130]، **﴿يا أسفَا على يوسف﴾**[131].

6 ـ قلب الياء ألفًا وحذفها مع إبقاء فتحتها كقول الشاعر[132]:

ولست براجع ما فات مني بلهفَ ولا بليتَ ولا لوْ اني

إذًا فالصواب أن يقول الجرجاني: قلب ياء المتكلم ألفًا وكسرتها فتحة لغير نداء ولا ضرورة؛ لأن قوله «فأدخل الألف» يوحي بأنها زائدة عنه، وهذا ليس صحيحًا. ويتضح ذلك من خلال إعرابنا لقوله تعالى: **﴿يا حسرتا﴾** أن حسرة منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفًا على إحدى لغات العرب وهو مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفًا في محل جر بالإضافة.

الهوامش والمراجع

(1) **سورة يوسف**، آية 31.

(2) **سورة المجادلة**، آية 2.

(3) (بشرٌ) بالرفع، قراءة ابن مسعود، انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى ابن زياد: **معاني القرآن**، جـ 2، تحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص 42، الزمخشري: **الكشاف**، جـ 2، «انتشارات آفتات» طهران: ص 317.
أبوحيان، الأندلسي: **البحر المحيط**، جـ 5، تحقيق الشيخ زهير جعيد، بيروت: دار الفكر، 1992، ص 304. الفخر الرازي، فخر بن محمد الرازي، جـ 18، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، 1985، ص 129.

(4) (أمهاتهم) بالرفع، قراءة عاصم، والمفضل، وأبي معمر، والسلمي.
انظر: الكشاف، جـ 4، ص 70. العكبري، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين: **التبيان في إعراب القرآن**، جـ 9، تحقيق علي البجاوي، مصر: **مطبعة عيسى البابي الحلبي**، ص 538. ابن مجاهد: **السبعة في القراءات**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، القاهرة: دار المعارف، 1400 هـ، ص 28 الطبرسي: **مجمع البيان**، جـ 9، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ص 246. الفخر الرازي، جـ 29، ص 254. العكبري، أبوالبقاء عبدالله بن الحسين: **إملاء ما منّ به الرحمن**، جـ 2، وتحقيق إبراهيم عطوة عوض، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1969، ص 138.
القرطبي: **الجامع لأحكام القرآن**، جـ 17، مطبعة دار الكتب المصرية، 1356هـ ـ 1937، ص 279. البحر المحيط، جـ 8، ص 232.

(5) لم ينسب لأحد، انظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن **عقيل** العقيلي الهمذاني المصري: **شرح ابن عقيل على الألفية**، جـ 1، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة عشرة، 1962، ص 269.
والصبان، محمد بن علي: **حاشية الصبان على الأشموني**، جـ 2، مصر: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص 175.
وابن هشام الأنصاري: **أوضح المسالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الخامسة، 1966، ص 108 ـ وابن هشام الأنصاري: **شذور الذهب**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، ص 32.

(6) ابن الشجري: **الأمالي**، جـ 2، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1412هـ ـ 1992، ص 306، ابن الأنباري، أبوالبركات: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، 1961، ص 773. ابن يعيش، موفق الدين يعيش: **شرح المفصل**، جـ 3، الطباعة المنيرية، ص 147.
البغدادي، عبدالقادر بن عمر: **خزانة الأدب**، جـ 2، بيروت: دار صادر، ص 511.
خالد عبدالله الأزهري: **شرح التصريح على التوضيح**، جـ 1، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ص 137،

الشنقيطي: **الدرر اللوامع**، جـ 1، مصورة الطبعة الثانية، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1393هـ ـ 1973، ص 59.

(7) ينسب البيت لعمر بن أبي ربيعة، ولا يوجد في ديوانه، وقد خرج البيت على الحالية، وأن الخبر محذوف، أي تلقاهم أسدًا. انظر: ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق الشيخ محيي الدين عبدالحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1987، ص 55. الخزانة جـ 2، ص 144. الدرر اللوامع، جـ 1، ص111. شرح الأشموني، جـ 1، ص 269.

(8) هو أبوذؤيب الهذلي يصف سحابًا، والرواية في ديوان الهذليين جـ 1، ص 51:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نئيج

وهي لغة هذيل. انظر: المغني، ص 142، شرح ابن عقيل على الألفية، جـ 2، ص 5.

(9) صدر البيت: فقلت: ادع أخرى وارفع الصوت جهرة. وهو لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه أبي المغوار. انظر: الخزانة، جـ 4، ص 370، رواية القالي، جـ 2، ص 147.
ابن عقيل، جـ 2، ص 4، المغني، ص 377.

(10) قاله رجل من بني عقيل جاهلي، كذا قاله أبوزيد وابن الأعرابي، وقيل: رؤبة، وقال الصنعاني: قالته ليلى الأخيلية في قتل دهر الجعفي. حاشية الصبان على الأشموني. جـ 1، ص 149، وانظر: المغني، ص 535.

(11) للأخطل، واسمه غياث بن غوث التغلبي يفخر على جرير. انظر: أبوبشر، عمرو بن قمبر ـ سيبويه: الكتاب، جـ1، طبعة بولاق، ص 95.
ابن جني، أبوالفتح: **المحتسب**، جـ 1، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، مصر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية 1386هـ، ص 185. أمالي ابن الشجري، جـ 2 ص 306. ابن يعيش، جـ3، ص154، 155. الخزانة، جـ 2، 499 وجـ 3، ص 473. التصريح، جـ 1، ص 132.

(12) الرجز للحارث بن منذر وهو في: ابن جني: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، 1405هـ ـ 1985، ص 85.
وقد خرجت الآية، وخُرِّج البيت على أن الأصل «نشرحَنْ» و«يقدرَن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين، المغني، ص 365. وانظر: قراءة أبي جعفر في: القرطبي، جـ 20، ص 109 والبحر، جـ 8، ص 487. والمحتسب، جـ 2، ص366. وشرح التصريح جـ 2، ص 247 «حاشية ياسين».

(13) **سورة النور**، آية 11، وقرأ (تحسبوه) بالكسر نافع، ابن كثير، أبوعمرو، الكسائي، انظر: البناء، الشيخ أحمد بن محمد الدمياطي: **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي، مصور، القاهرة: ص 322.

(14) لم ينسب هذا الرجز لأحد. انظر: سيبويه، جـ 2، ص 288.
المحتسب، جـ 1، ص 75. ابن يعيش، جـ 9، ص 74 وجـ 10، ص 50، الأشموني، جـ 4، ص 281.
ومن ذلك قلب النون لامًا كما في قول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أصيلانًا أسائلها عيت جوابًا وما بالربع من أحد

(15) **سورة القمر**، آية 24.
وقرأ (أبشرٌ منا واحدٌ) بالرفع، أبوالسمال، والداني، وأبوالأشهب وابن السميفع. انظر: المحتسب، جـ 2، ص298، الكشاف، جـ 4، ص 39 مجمع البيان، جـ 9، ص 190. إملاء العكبري، جـ 2، ص 134.
البحر، جـ 8، ص 179. القرطبي، جـ 17، ص 137.

(16) البيت للنمر بن تولب، وهو في: سيبويه، جـ 1، ص 67، والمغني، ص 220، والخزانة، جـ 1، ص 152، 450 وجـ 3، ص 642، وجـ 4، ص 410.

(17) **سورة الإسراء**، آية 12.

(18) **سورة الإسراء**، آية 13.

(19) ابن خالويه: **مختصر في شواذ القراءات**، تحقيق برجشتراسر، مصر: المطبعة الرحمانية، 1934م، ص 75. معاني الفراء، جـ 2، ص 95. إملاء العكبري، جـ 2، ص 89. البحر المحيط، جـ 6، ص 15.

(20) **سورة ق**، آية 7.

(21) **سورة الذاريات**، آية 47.

(22) إملاء العكبري: جـ 2، ص 131. **البحر**، جـ 9، ص 560.

(23) **سورة الذاريات**، آية 48.

(24) إملاء العكبري، جـ 2، ص 131، معاني الفراء، جـ 1، ص 240. البحر، جـ 8، ص 141.

(25) **سورة الرحمن**، آية 10.
(26) البحر، جـ 10، ص 57. مختصر ابن خالويه، ص 148. أبوالعباس بن يوسف بن محمد المعروف بالسمين الحلبي: **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**. جـ 6، تحقيق الشيخ علي محمد معوض وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ ـ 1994م، ص 237.
(27) **سورة الرحمن**، آية 7.
(28) المحتسب، جـ 2، ص 302، الكشاف، جـ 4، ص 44. مجمع البيان جـ 9، ص 196. الفخر الرازي، جـ 29، ص 89، إملاء العكبري، جـ 2، ص 135. القرطبي، جـ 17، ص 154. البحر، جـ 10، ص 56.
(29) **سورة النبأ**، آية 29.
(30) الكشاف، جـ 4، ص 210، البحر، جـ 10، ص 389. القرطبي، جـ 19، ص 182.
(31) **سورة النازعات**، آية 30.
(32) الكشاف، جـ 4، ص 215. الفخر الرازي، جـ 31، ص 48. القرطبي جـ 19، ص 205. البحر، جـ 10، ص400. الإتحاف، ص 432.
(33) **سورة النازعات**، آية 32.
(34) المحتسب، جـ 2، ص 350. الكشاف، جـ 4، ص 215. مجمع البيان جـ 10، ص 433. الفخر الرازي، جـ31، ص 48. القرطبي، جـ 19 ص 206. البحر، جـ 10، ص 400. الإتحاف، ص 432.
(35) الزجاج، أبواسحاق: **معاني القرآن وإعرابه**، جـ 3، تحقيق عبدالجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت: المكتبة العصرية، 1408هـ ـ 1988م، ص 230، أبوجعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس. **إعراب القرآن**، جـ 2، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، 1405هـ ـ 1985، ص 418.
(36) **سورة القمر**، آية 49.
(37) ابن الأنباري: أبوالبركات: **البيان في غريب إعراب القرآن**، جـ 2، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، 1389هـ ـ 1969، ص 406 ـ 407. القرطبي، جـ 17، ص 147. البحر، جـ 8، ص 183 هي قراءة أبي السمال وقوم من أهل السنة. أمالي الشجري، جـ 1، ص 338.
(38) **سورة المائدة**، آية 38.
(39) **سورة النور**، آية 2.
(40) الكتاب، جـ 1، ص 71.
(41) الكتاب، جـ 1، ص 72.
(42) وقرأ بالنصب «والسارق والسارقة» عيسى بن عمر الثقفي، وابن أبي عبلة. انظر: الكشاف، جـ 1، ص 377. الطوسي، أبوعلي الفضل بن الحسين: **التبيان**، جـ 3، تحقيق أحمد حبيب العاملي،، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ص 514. إعراب النحاس، جـ 1، ص 496. الفخر الرازي، جـ 3، ص 398. البحر، جـ 3، ص 476.
وقرأ «والزانية والزاني» بالنصب عيسى بن عمر الثقفي، ويحيى بن معمر، وعمرو بن فائد، أبوجعفر، شيبة، أبوالسمال، رويس. انظر: المحتسب، جـ 2، ص 63. الكشاف، جـ 3، ص 47. إعراب النحاس، جـ 2، ص 431. إملاء العكبري، جـ 2، ص 83. الفخر الرازي، جـ 23، ص 130.
(43) الكتاب، جـ 1، ص 72.
(44) **سورة سبأ**، آية 6.
وقرأ (الحقّ) بالرفع ابن أبي عبلة، انظر: **معاني الفراء**، جـ 2، ص 852.
الكشاف، جـ 3، ص 280. إملاء العكبري، جـ 2، ص 105. القرطبي، جـ 14، ص 262. البحر، جـ 7، ص259.
(45) الكتاب، جـ 1، ص 395.
(46) **سورة الكهف**، آية 39.
(47) قرأ (أقلُ) بالرفع عيسى بن عمر، انظر: معاني الفراء، جـ 2، ص 145، الكشاف، جـ 2، ص 485. التبيان، جـ 7، ص 41. إملاء العكبري، جـ 2، ص 56. الفخر الرازي، جـ 21، ص 127. البحر، جـ 6، ص 129.
(48) **سورة المزمل**، آية 20.
(49) وقرأ (هو خيرٌ) أبوالسمال، ابن السميفع. انظر: الفخر الرازي، جـ 30، ص 188. والبحر، جـ 8، ص 367.
(50) **سورة الزخرف**، آية 76.
قرأ (هم الظالمون) عبدالله بن مسعود وأبوزيد. انظر: معاني الفراء، جـ 3، ص 37. والأخفش: **معاني القرآن**،

AJH
98

جـ 2، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثالثة، دار البشير ودار الأمل، 1401هـ ـ 1981م، ص 321.
إعراب النحاس، جـ 3، ص 102. القرطبي، جـ 16، ص 115. البحر، جـ 8، ص 27.

(51) الشاهد في ابتداء «أنت» ورفع «أقدر» على الخبر، ولو كانت القوافي منصوبة لنصب «أقدر»، وجعل «أنت» فصلاً.
انظر: سيبويه، جـ 1، ص 395 ـ 396، أبوالعباس، المبرد: **المقتضب**، جـ 4، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1388هـ، ص 105. الزجاج: **الجمل**، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، الأردن: دار الأمل، 1405هـ ـ 1985، ص 154.
شرح ابن يعيش، جـ 3، ص 112.

(52) الكتاب، جـ 1، ص 395 ـ 396.
(53) **سورة الأعراف**، آية 92.
(54) **سورة الأعراف**، آية 113.
(55) **سورة الأعراف**، آية 115.
(56) **سورة الشعراء**، آية 41.
(57) **سورة الصافات**، آية 116.
(58) **سورة الزخرف**، آية 76.
(59) انظر: معاني الفراء، جـ 3، ص 37. إعراب النحاس، جـ 3، ص 102.
القرطبي، جـ 16، ص 115. البحر، جـ 9، ص 388.
(60) **سورة القصص**، آية 58.
(61) **سورة النجم**، آية 52.
(62) **سورة الشعراء**، آية 40.
(63) **سورة غافر**، آية 21.
(64) **سورة المائدة**، آية 117.
(65) شرح ابن يعيش، جـ 4، ص 111.
(66) شرح ابن يعيش، جـ 4، ص 112.
(67) المغني، جـ 2، ص 497.
(68) المغني، جـ 2، ص 496 ـ 497. وانظر:
السيوطي: **همع الهوامع**، جـ 1، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ص 236. وعباس حسن: **النحو الوافي**، جـ 1، الطبعة الثالثة، مصر: دار المعارف، 1966م، ص 224.
(69) انظر: مبحث ضمير الفصل في الإنصاف لابن الأنباري، ص 415 ـ 416، والمقتضب، جـ 4، ص 103 ـ 104. الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسين: **شرح الكافية**، جـ 2، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 22. أمالي الشجري، جـ 1، ص 107. شرح ابن يعيش، جـ 3، ص 109.
(70) البيت منسوب لذي الرمة وليس في ديوانه.
(71) المغني، جـ 1، ص 280.
(72) البيت لإبراهيم بن هرمة. انظر: المغني ص 369. الخزانة، جـ 3، ص 628.
(73) المغني، جـ 1، ص 280.
(74) المغني، ص 280. الخزانة، جـ 3، ص 328. همع الهوامع، جـ 2، ص 56. التصريح، جـ 2، ص 247. الدرر اللوامع، جـ 2، ص 73. الأشموني، جـ 4، ص 6.
(75) ابن جني، أبوالفتح: **الخصائص**، جـ 3، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الأولى، دار الكتب المصرية، ص 22.
(76) الآلوسي، السيد محمود شكري: **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، بغداد: دار البيان، ص 102 ـ 103.
(77) الكتاب، جـ 2، ص 305.
(78) الكتاب، جـ 2، ص 312.
(79) الكتاب، جـ 2، ص 307 (الحاشية).
(80) الكتاب، جـ 1، ص 3.
(81) الهمع، جـ 1، ص 48.
(82) الهمع، جـ 1، ص 48.
(83) شرح ابن عقيل، جـ 1، ص 27 ـ 28 (الحاشية) بتصرف.
(84) **سورة الأنبياء**، آية 54.

(85) **سورة الرعد**، آية 23.
(86) **سورة الأنعام**، آية 148.
(87) **سورة البقرة**، آية 35.
(88) البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي. انظر: ابن عقيل، جـ 2، ص 186. وحاشية الصبان، جـ 3، ص 114.
(89) ابن عقيل، جـ 2، ص 186، الصبان، جـ 3، ص 114.
(90) الكتاب، جـ 1، ص 232.
(91) **الرجز** للعجاج، سيبويه، جـ 1، ص 217. الخصائص، جـ 3، ص 221. الإنصاف، ص 605. ديوانه، ص 47.
(92) الكتاب، جـ 1، ص 217.
(93) شرح السيرافي على الكتاب، جـ 1، ص 217.
(94) **سورة الدخان**، آية 4.
(95) **سورة فصلت**، آية 10.
(96) لم ينسب البيت إلى أحد، انظر: ابن عقيل، جـ 1، ص 540.
(97) البيت لأبي نعامة قطري بن فجاءة التميمي الخارجي، وقد نسب إلى الطرماح بن حكيم. التصريح، جـ 1، ص377. الدرر اللوامع، جـ 1، ص 200. الأشموني، جـ 2، ص 175.
(98) انظر: حاشية الصبان، جـ 2، ص 176. وابن عقيل، جـ 1، ص 540 ـ 541.
(99) شرح ابن عقيل، جـ 1، ص 540.
(100) شرح ابن عقيل، جـ 1، ص 541 (الهامش).
(101) الكتاب، جـ 1، ص 272.
(102) الكتاب، جـ 1، ص 5.
(103) المقتضب، جـ 1، ص 5.
(104) البيت للمسيب، واسمه «زهير بن علس». انظر: سيبويه، جـ 1، ص 455. المغني، ص 50. الخزانة، جـ 4، ص224.
(105) لم يعرف قائله. انظر: المغني، ص 50.
(106) المغني، جـ 1، ص 33.
(107) الكتاب، جـ 1، ص 554.
(108) انظر: الخزانة، جـ 2، ص 134 وجـ 4، ص 225. والبحر، جـ 6، ص 390.
(109) **سورة الإخلاص**، آية 3.
(110) البيت لمجهول. انظر: المغني، ص 365 (مازن المبارك). الخزانة، جـ 3، ص 626.
(111) انظر: الحاشية رقم (12).
(112) المغني، جـ 1، ص 277.
(113) **سورة الأنبياء**، آية 57.
(114) **سورة الإسراء**، آية 23.
(115) **سورة ال عمران**، آية 169.
(116) **سورة الأنفال**، آية 25.
(117) لم ينسب إلى أحد: انظر: سيبويه، جـ 2، ص 152. أبوعباس ثعلب: **مجالس العلماء**، تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر: دار المعارف، ص 621. أمالي الشجري، جـ 1، ص 384. الإنصاف، ص 653. ابن يعيش، جـ 9، ص 42. ابن عصفور: **المقرب**، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، الطبعة الأولى، بغداد: مطبعة العاني، 1392هـ ـ 1972، ص 86. الخزانة، جـ 4، ص 569. الدرر اللوامع، جـ 2، ص 98. الأشموني، جـ 3، ص 218.
(118) **سورة يوسف**، آية 85.
(119) الحملاوي، الشيخ أحمد الحملاوي: **شذا العرف في فن الصرف**، طبعة 1953، ص 55 ـ 56 بتصرف.
(120) الإنصاف لابن الأنباري، ص 235 ـ 236.
(121) **سورة المزمل**، آية 12.
(122) **سورة النازعات**، آية 26.
(123) ابن هشام الأنصاري: **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الثالثة عشرة، ص 225.
(124) هامش قطر الندى، ص 225.

AJH
98

(125) الجرجاني، القاضي علي بن عبدالعزيز: **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، الطبعة الرابعة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، سنة 1966م، ص 8.
(126) سورة الزمر، آية 16.
(127) سورة **الزخرف**، آية 68.
(128) سورة **الزمر**، آية 53.
(129) سورة **الأنبياء**، آية 112.
(130) سورة **الزمر**، آية 56.
(131) سورة **يوسف**، آية 84.
(132) لم ينسب البيت لأحد.
انظر: الخصائص، جـ 3، ص 135. المحتسب، جـ 1، ص 277، 323. أمالي ابن الشجري، جـ 2، ص 74. **الإنصاف**، ص 390، 449، 546. الأشموني، جـ 2، ص 282 وجـ 3، ص 155. قطر الندى، رقم (84)، أوضح المسالك رقم (444).